هذا الصعيد، يستحق تقديراً خاصاً لوضوح رؤيته، بعد مرور عقدين تقريباً على تلك الحقبة في تاريخ حركة المقاومة الفلسطينية، اذ يدرك مدى أهمية تلك المرحلة وأحداثها العسكرية على مجمل مسار الممارسة السياسية لـ م.ت.ف. فهو يتناول، أولاً، مفهوم «حرب العصابات»، ليلاحظ انه أدى إلى تمكين التنظيمات الفدائية من قلب شكل ومحتوى م.ت.ف. كلياً وتحويلها من اطار تقليدي عربي الى اداة فلسطينية، وكذلك الى زيادة حرية المناورة والشرعية لتلك التنظيمات تجاه الدول العربية. أما على الصعيد العسكري، فيشير ميشال الى فترة «القواعد الارتكازية» التي حاولت «فتح» والجبهة الشعبية (خاصة، وأيضاً قوات التحرير الشعبية في غزة) ان تقيمها بعد حرب حزيران (يونيو)، والتي جسَّدت فكرة تكرار انتفاضة ١٩٣٦ وتفجير ثورة عارمة ضد المحتلين. وكثيراً ما تغيب أهمية هذه الحقبة عن المحللين والمؤرخين، علماً بأنها كانت التجربة الفعلية الاولى لفكر تلك التنظيمات ولقدرتها على التعامل مع الواقع. وقد أدى فشل التجربة، لأسباب ذاتية وموضوعية مجتمعة، الى اتخاذ الممارسة السياسية ـ العسكرية لحركة المقاومة ككل مساراً جديداً مختلفاً.

تجسّد المسار الجديد في اقامة القواعد الارتكازية الاساسية خارج الارض المحتلة، وخصوصاً في الاردن ولبنان، مما أدى الى نشوب مشكلات في العلاقات مع الحكومات المضيفة، وأيضاً في الاتصال بأهل المناطق المحتلة. وانعكس ذلك، بالتالي، في ظواهر مميزة للعمل الفلسطيني، مثل الاتكال على مجموعات سكانية محددة، عادة صغيرة، كالطلاب والمثقفين، وأيضاً في تباين الآراء بين قيادة م.ت.ف. وبين النخبة السياسية في الضفة الغربية. وهكذا ارتسمت أُسس المراحل التالية: اذ أدت الظروف الميدانية الى نمو الاهتمام القيادي ببناء القوات والمؤسسات خارج فلسطين، والى ايلاء اهتمام سياسي بتطورات الضفة الغربية خصوصاً. ولعله يصح القول، من المنظور التاريخي، ان فقدان الفرصة لبناء القاعدة الجغرافية ـ البشرية داخل المناطق المحتلة وضع م.ت.ف. في مأزق، فما كان لاحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ وتموز (يوليو) ١٩٧١ إلا ان أنهت الامل البديل المستند الى القاعدة الاردنية، فوضعت هذه الاحداث القيادة الفلسطينية على المحك: من أين تأتي بالقوة العسكرية، والسياسية، لمواجهة التحديات وفرض الذات ؟

وحسب رؤية المؤلف، انعكست هذه المستجدات، بدورها، في تحول الكفاح المسلح، في نظر القيادة الفلسطينية، من السبيل الوحيد الى السبيل الرئيس للتحرير. كما بدأت م.ت.ف. تفكر، جدياً، بالنشاط السياسي والاجتماعي في الاراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بدافع إضافي من اقتراح الملك حسين إقامة مملكة متحدة تضم الضفتين، ومن قيام اسرائيل باجراء انتخابات بلدية في الضفة الغربية، كلاهما في ربيع العام ١٩٧٢. ثم جاءت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ لتؤكد وتعزز هذا التحول في الرؤية الشمولية لـ م.ت.ف. اذ اكدت صعوبة تنفيذ العمل العسكري الواسع والناجع ضد اسرائيل، وأشارت الى احتمال تقلص الدعم العربي للاهداف القصوى الفلسطينية. وربما يقصِّر المؤلف، في هذه اللحظة، في تقدير حقيقة اخرى، هي أن حرب العام ١٩٧٣ فتحت آفاق وعرضت فرصاً في ذهن القيادة الفلسطينية، ولم تكن عِبَرُها سلبية فقط بالنسبة إليها؛ بل جاءت الفرصة لدخول النظام الاقليمي العربي، كشريك قطري شرعي له مكانته وحدوده، ولاحت في الاجواء وعود تحقيق المكاسب الجغرافية من خلال الانضمام الى الموازين الدولية واللعب عليها. وكان الاغراء شديداً، خصوصاً ان م.ت.ف. كانت تتعرض لآثار الخروج من الاردن، وللضغوط السورية، وتجميد النشاط العسكري في جنوب لبنان.

ان التركيز على هذا الفصل من الكتاب، سببه ليس لأنه يمهّد لبقية الفصول فحسب، بل ولأنه يمهد لأي فهم دقيق، ومفيد، لمجريات الوضع الفلسطيني منذ عشرين سنة. وفي هذا يضيف ميشال أبعاداً إضافية لفهم السياسة الفلسطينية، حيث يتناول بفصل ثانٍ «الاساس المجزأ للوطنية الفلسطينية»، فيطرح أن لكل مجموعة فلسطينية، تحت الاحتلال او في الشتات، خصوصياتها المعيشية والامنية وغير ذلك، مما يتجسد في عقائد ومطالب سياسة متميزة، علماً بأنها تتوحد جميعاً في المطالبة بالحقوق الفلسطينية. والتمايز، هنا، ينحصر في نطاق التنوع في أساليب الوصول الى الغايات ذاتها. وإذ يؤكد ميشال ان الغالبية العظمى من قادة وكوادر وأعضاء م.ت.ف. والتنظيمات التي تتألف منها هي، أصلاً، من المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ (وهو تأكيد صحيح جزئياً، ولكن ليس بالقدر الذي يدعيه المؤلف)، فإنه يركز على أهل الضفة الغربية باعتبارهم المجموعة البشرية